

Macroeconomic Activity and Role of Zaka in Achieving Economic Stability (Aggregate Supply and Economic Variable)

Ahmad Mohammad Alsaad

Yarmouk University || Jordan

Shatha Musa Al- Rawabdeh

Jordanian Audit Bureau

Abstract: The duty of Zaka is one of the important financial resources of the Islamic state, it is also an effective tool to eliminate poverty and reduce inequality between society members. As it guarantees a regular flow of funds every year which is spent in specified channels. The obligation of Zaka has a crucial role in economic recovery because of three main factors, which prohibit hoarding, promoting investment, and encourage spending. so that is why the duty of Zaka is accommodate with economics principles.

This research aims to clarify and show the economic impact of Zaka fund development through theoretical, mathematical, and graphical analysis on macroeconomics variables which is related to Aggregate Supply.

Researcher used theoretical, mathematical, graphical approaches for explanation economic variables. and used deductive approach through shows the effect of zakat on the aggregate supply.

researcher concludes that the duty of Zaka is an effective economic tool, and its impact on the economy is cumulative, so it is considered one of the injection elements in the Islamic economy by preventing leakage, through prohibit hoarding, that's why it has a positive impact on the supply of human and capital resources.

The researcher recommends to work on promoting the revival of Zaka, and the Zakat should be compulsory not voluntary through laws and regulations.

Keywords: Aggregate supply, Labor supply, Capital supply, Unemployment, Inflation, Recession, Economic Stability, Resource Allocation.

الزكاة والنشاط الاقتصادي الكلي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (العرض الكلي والمتغيرات الاقتصادية)

أحمد محمد السعد

جامعة اليرموك || الأردن

شذى موسى الروابدة

ديوان المحاسبة الأردني

المستخلص: تعد الزكاة من الموارد الهامة لمالية الدولة الإسلامية، ووسيلة هامة للقضاء على الفقر، وتخفيف التفاوت بين أفراد المجتمع، فهي تضمن انسياباً منتظماً من الأموال كل عام في مصارف محددة شرعاً. وللزكاة دوراً حيوياً في إنعاش الاقتصاد نتيجة ثلاث عوامل أساسية ومتراصة، وهي محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار وتشجيع الإنفاق، وبذلك تتفق الزكاة مع مبادئ الاقتصاد العالمية.

ويهدف هذا البحث لبيان أبرز الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمار أموال الزكاة من خلال التحليل النظري والرياضي والبياني على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال بيان أثر الزكاة في كافة جوانب العرض الكلي. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليل الرياضي والبياني للمتغيرات الاقتصادية، كما استخدم الباحثان طريقة الاستنباط من خلال بيان أثر الزكاة على العرض الكلي. وتوصل الباحثان إلى أن الزكاة أداة اقتصادية فعالة، ذات تأثير على المتغيرات الكلية الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد يكون بشكل تراكمي، فتعتبر أحد عناصر الحقن في الاقتصاد الإسلامي وذلك بمنع التسرب من خلال محاربة الاكتناز، مما يجعل تأثيرها إيجابياً على عرض الموارد البشرية والرأسمالية. ويوصي الباحثان بالعمل على الترويج لإعادة إحياء فريضة الزكاة، وأن تكون الزكاة إلزامية التحصيل وليست طوعية من خلال القوانين والأنظمة.

الكلمات المفتاحية: العرض الكلي، عرض العمل، عرض رأس المال، البطالة، التضخم الاقتصادي، استقرار اقتصادي، تخصيص موارد.

مقدمة.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فإن الزكاة فريضة وعبادة مالية وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، وواجب شرعي على المسلمين وحق للفقراء في مال الأغنياء، وفق شروط معينة، والزكاة من الموارد المالية الهامة للدولة الإسلامية، ووسيلة هامة للقضاء على الفقر، وتعمل على تخفيف التفاوت بين أفراد المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، فهي تضمن انسياباً منتظماً من الأموال كل عام في مصارف محددة شرعاً.

وتشريع الزكاة يوازن بين مصلحة الغني ومصلحة المستحق، فلا يميل إلى أحدهما على حساب الآخر مما يجعل النظام الإسلامي متميزاً عن أي نظام آخر.

وعلى الرغم من الكتابات الكثيرة عن فريضة الزكاة، إلا أن غالبها في الحقيقة اهتم بالتفاصيل الفقهية، وأبعادها الاجتماعية لمحاربة الفقر. ولم تتناول الجوانب الاقتصادية للزكاة وبما ينعكس على النشاط الاقتصادي، باعتبارها ذات مردود مباشر عليه ويتميز بالثبات والاستقرار والمرونة.

وهذا البحث سيركز على أبرز الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمار أموال الزكاة من خلال التحليل النظري والرياضي والبياني على أثر الزكاة في العرض الكلي وأبرز المتغيرات الاقتصادية، مع تجنب التفصيل في الجوانب الرئيسية الفقهية التي تم بحثها من السابقين. لذلك لا يتناول هذا البحث تعريف الزكاة، ولا شروط وجوبها، ولا أهميتها ولا مقاصدها، ولا يتناول تعريف الاقتصاد ولا النظام الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية، لأن هذه الموضوعات بحثت في بحوث وكتابات كثيرة. وإنما سيتم البحث في العرض الكلي والمتغيرات الكلية الاقتصادية، ومدى تأثير الزكاة فيها.

حيث تم تقسيم المتغيرات الكلية الاقتصادية إلى ثلاثة متغيرات رئيسية: وهي طلب الاقتصاد الكلي، متمثلة بالطلب الكلي الذي تم تناوله في بحث مستقل، ومن ثم العرض الكلي ومن ثم آثار الزكاة على الاستقرار الاقتصادي لمعالجتها البطالة والتضخم والركود الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير الزكاة على العرض الكلي والمتغيرات الاقتصادية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة المبينة أدناه:

1- ما هي أهم المتغيرات الكلية الاقتصادية؟

2- ما أثر الزكاة على العرض الكلي في الاقتصاد؟

3- ما أثر الزكاة على الظواهر الاقتصادية الكلية؟

4- ما أثر الزكاة على التوازن الاقتصادي؟

فرضية الدراسة:

إن تطبيق الزكاة يؤدي إلى رفع مستوى العرض الكلي للاقتصاد ويسهم في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث بالتطرق لفريضة الزكاة من خلال التركيز على شقيها الاقتصادي والمالي وتأثيرهما على العرض الكلي، وعلى الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، مما تعين القائمين على مؤسسات الزكاة من وضع الخطط اللازمة لكيفية التعامل مع جمع الزكاة وتوزيعها.

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي معتمداً على استقراء العديد مما كتب عن اقتصاديات الزكاة، واعتمد أيضاً طريقة الاستنباط من خلال أسلوب التحليل الرياضي في بعض المواضع من خلال التحليل الاقتصادي المستمد من النظريات الاقتصادية.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين؛ المبحث الأول يتناول أثر الزكاة على العرض الكلي ويشمل بيان أثر الزكاة على؛ عرض العمل، عرض رأس المال، وعلى تخصيص الموارد. أما المبحث الثاني يتناول أثر الزكاة على الظواهر الاقتصادية الكلية، ويشمل بيان أثر الزكاة على؛ البطالة، التضخم، الركود الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي.

الدراسات السابقة

1- شابرا، محمد عمر، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، تناولت الدراسة الآثار الاقتصادية للزكاة وهي الآثار التوزيعية والتخصيبية والاستقرارية، من خلال تحقيق الزكاة لمستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، والعلاقة الوطيدة لاقتصاديات الزكاة على التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية من خلال عرض آراء الباحثين ومناقشة مستفيضة لنتائج دراساتهم.

2- قحف، منذر، اقتصاديات الزكاة، يجمع الكتاب عدداً جيداً من الدراسات النظرية والتطبيقية في ميدان الزكاة، ويعالج أثر الزكاة على المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويناقش أيضاً الدور الاجتماعي والاقتصادي للزكاة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بإضافة التحليل الرياضي والاقتصادي والبياني، إضافة إلى ذكر الامثلة الرقمية لتوضيح كيفية إثبات أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية رقمياً ورياضياً.

المبحث الأول: أثر الزكاة على العرض الكلي

العرض الكلي: هو كميات الناتج من السلع والخدمات يستعد المنتجون لبيعها عند مستويات الأسعار المختلفة بهدف تحقيق الربح.⁽¹⁾

ويضم العرض الكلي مجمل عروض القطاعات الاقتصادية للسلع والخدمات المختلفة ويتكون من:

- أ- عرض العمل.
- ب- عرض رأس المال.
- ج- تخصيص الموارد.⁽²⁾

المطلب الأول: أثر الزكاة على عرض العمل

- إن إنتاجية العامل تتوقف على عوامل عدة، منها المستوى الصحي والتعليمي، والمهارات المكتسبة، فعدم إشباع الفرد لحاجاته الكفائية يؤدي إلى انخفاض قدرته على العمل والإنتاج، وهذا يؤدي لانخفاض الدخل وبالتالي الادخار (وهو العنصر المحدد للنمو)، والزكاة تعمل على زيادة الاستهلاك الكفائي لمستحقيها، وهذا بدوره يعمل على زيادة قدرة الفقراء على العمل والإنتاج.
 - تمول الزكاة أعمال الطبقات الفقيرة من ذوي المهن والحرف، فيؤدي ذلك لتمكين هذه الفئة من الدخول في دائرة الإنتاج، فتسمح لهم بالحصول مستقبلاً على دخل يجعلهم مع مرور الوقت ضمن دائرة المزيكين.⁽³⁾
 - تؤدي الزكاة من خلال تمويل الفقراء المحترفين برؤوس الأموال إلى زيادة ساعات العمل المعروضة التي يعمل بها الفقراء، حيث أن عرض العمل يرتبط طردياً بأثر الزكاة على نسبة ما يذهب من حصيلة الزكاة للاستثمار.⁽⁴⁾
- أما فيما يتعلق بحافز المكلفين على العمل فيلاحظ أن جمهور الفقهاء⁽⁵⁾ يعفون دخل العمل من الزكاة، ومنهم من أوجبه بنسبة 2.5% مع استيفاء باقي الشروط، وبالإضافة للعوامل النفسية التي لدى المسلم فإن أثر الزكاة على الأغنياء لا يؤثر على حافز العمل.
- إلا أن أثر الزكاة على حوافز الفقراء المحترفين للعمل يتوقف على نوع السياسة التي يتم اتباعها فقد يكون لبعض السياسات آثار سلبية.

على سبيل المثال: برامج الإنفاق التي تهدف إلى القضاء على الفقر، من خلال ضمان حد أدنى من الدخل، بافتراض أن الدخل الذي تضمنه هذه البرامج لكل فرد هو (6000 د) فإذا كان الفقير يحقق دخلاً (1000 د) فسوف يستحق معونة قدرها (5000 د)، وإذا حقق (2000 د) يستحق معونة مقدارها (4000 د) وهكذا، فكل زيادة في الدخل تؤدي نقصاً بالمعونة، أي أن دخل الفقير لن يتغير سواء عمل أو لم يعمل ما دام دخله من العمل أقل من المعونة،

1. السهماني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية، الكلية، طبعة أولى، عام 2016، ص 50.
2. أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية مرجع سابق، ص 207.
3. أحمد، علاش، دور الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التيسير، 2006، ص 88.
4. أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية مرجع سابق، ص 221.
5. اخذ بهذا الرأي أكثر أعضاء لجنة الفتاوى في مؤتمر الزكاة الأول، انظر: ابحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول، بيت الزكاة، الكويت، 1404 هـ، ص 442، 443.

وهذا يؤدي للقضاء على حافز العمل لدى الفقراء ويؤدي لزيادة النفقات اللازمة لتمويل هذه البرامج من خلال فرض ضرائب على الأغنياء، أو زيادة نسبة الضرائب القائمة وهذا سيؤدي لتقليل الحوافز للعمل والاستثمار لدى الفئتين. وقال بعض الاقتصاديين؛ جوارثي واستروب،⁽⁶⁾ لتجنب هذه الآثار وكذلك التكاليف العالية لإعادة توزيع الدخل، أن يتم تطبيق ضريبة الدخل السالبة محل سياسات الإنفاق لرفع ميل الفقراء للعمل أو على الأقل إبقاء الحوافز الحالية للعمل بحيث تساعد على الاستمرار بالعمل، وهذا يعني أن الدولة تضمن للفقير الحد الأدنى من المعونة عندما يساوي دخله صفرًا، فإذا بدأ دخل الفقير بالتزايد تنقص المعونة بمعدل أقل من معدل الزيادة في الدخل حتى وصول المعونة للصفر، واقترح أن يكون معدل الخصم 33%.

مثال: سياسة رقم (أ)

معونة	6000	5000	4000	3000	2000	1000	صفر
راتب	صفر	1000	2000	3000	4000	5000	6000

يتبين من الجدول أن تقديم معونة بقيمة (6000) وتناقصها مع كل زيادة بالدخل، تؤدي لقتل الحافز على العمل بشكل كلي.

سياسة (ب)

معونة	6000	6000	6000	6000	6000	6000	صفر
راتب	صفر	1000	2000	3000	4000	5000	6000

يتبين مما سبق أن دعم الفقير ب (6000) بغض النظر عن الدخل، وتوقفه بمجرد وصول دخل الفقير إلى (6000) أي أن أقصى ما يمكن حصول الفقير عليه هو (11000)، فهذه السياسة تقتل الحافز على العمل ولكن ليس بنسبة 100%.

سياسة (ج)

معونة	2000	1666	1333	1000	666	333	صفر
راتب	صفر	1000	2000	3000	4000	5000	6000

هذا الجدول يشير إلى أن خصم ما نسبته 33% على كل ألف جديدة يتم تحصيلها، توجد حافزاً على العمل. وبناء عليه يتم تقسيم الفقراء المحترفين للعمل بحسب سياسة إنفاق حصيلة الزكاة عليهم والتي تختلف بحسب نوع الفقير فيصنف الفقراء إلى:

- 1- فقراء عاجزون عن العمل، مثل الشيخ والطفل، والمريض.
- 2- فقراء قادرين على العمل ومتعطلون جبراً.
- 3- فقراء قادرين على العمل ومتعطلون اختياراً.
- 4- فقراء قادرين على العمل ويعملون فعلاً ودخولهم لا تكفيهم.

فالصنف الأول يعطى تمام كفاية، والصنف الثاني كذلك، لأنهم يحكم العاجزين عن الكسب وغير قادرين على العمل، وحافزهم على العمل لن يتغير باتباع سياسة إنفاق محفزة فيتم إنفاق حصيلة الزكاة عليهم باتباع السياسة (أ) و (ج)، والمتعطلون اختياراً لا يحصلون على شيء والصنف الرابع يعطون تمام كفايتهم وتطبق عليهم السياسة (ج).⁽⁷⁾

6. انظر أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية مرجع سابق، من ص 244.

7. انظر أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية مرجع سابق، من ص 244.

يتفق الباحثان مع جميع الآراء السابقة، حيث أن الزكاة أحد الأدوات الاقتصادية التي تعمل على حفز العمل سواء للغني للمحافظة على ثروته من التناقص، وللفقير أيضاً العامل الذي يزود برأس مال وأدوات حرفته لزيادة دخله ونقله على المدى الطويل لقطاع المنتجين.

المطلب الثاني: أثر الزكاة على عرض رأس المال.⁽⁸⁾

يتوقف أثر المعروض من رأس المال على الإنفاق الاستثماري الذي يعتمد على مصادر تمويلية وأهمها الادخار. فالزكاة لا تؤثر سلباً على قدرة دافعي الزكاة على توليد دخول جديدة. فهي لا تؤثر سلباً مقارنة بالضرائب التصاعدية والمرتفعة، بل تؤثر إيجابياً في الحافز على الاستثمار الذي يؤدي لزيادة الدخل الكلي ومن ثم الادخار من خلال آلية المضاعف.

والزكاة تؤدي في الأجل الطويل إلى زيادة حجم الادخار الكلي من خلال زيادة مقدرة الفقراء على الادخار، بالإضافة إلى أن زيادة عرض رأس المال تزداد عندما تزداد مدخرات المجتمع، ولذلك لا بد من استثمار هذه المدخرات فيربط عرض رأس المال بعلاقة طردية بالتغير في الاستثمار الصافي.

وبناء عليه فإن الزكاة تعمل على استمرار استثمار المدخرات الجديدة التي تنتج عن نمو الدخل، ولذلك تعد الزكاة أداة للنمو في الاقتصاد الإسلامي بسبب تأثيرها المزدوج على زيادة الطلب الاستثماري ورصيد المجتمع من رأس المال.

ومن الممكن إدراج أثر الزكاة في زيادة عرض رأس المال:

- 1- إن تمويل الفقراء المحترفين يؤدي لتكوين المزيد من رؤوس الأموال في الصناعات التي يعملون فيها، وهذا يؤدي إلى تأخير انطباق قانون تناقص الغلة إذا كان عرض العمل يزيد بمعدل أكبر من زيادة عرض رأس المال، لأن هذا التمويل يؤدي إلى زيادة رأس المال مع عنصر العمل في عملية الإنتاج.
- 2- استثمار بعض حصيلة الزكاة في مشاريع تنمية تدخل في نطاق الحاجات الكفائية للفقراء تؤدي لزيادة رصيد رأس المال في المجتمع مثل المستشفيات والمدارس، وهذا له أثر إيجابي على إنتاجية الفقراء.
- 3- الإنفاق على المصالح العامة من مصرف في سبيل الله يؤدي لزيادة تمويل رأس المال الاجتماعي.
- 4- يرى البعض مثل الشيخ القرضاوي، أن للزكاة دور في تحسين نوعية رأس المال من خلال تشجيع البحث العلمي.

أي أن الزكاة تعمل على زيادة الناتج الممكن للاقتصاد بسبب التأثير الإيجابي على عرض العمل ورأس المال، وتعمل على حفز الاقتصاد على تشغيل الموارد الاقتصادية المتزايدة بسبب التأثير الإيجابي على الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الناتج للاقتصاد من خلال زيادة عرض وتشغيل الموارد ما دام هناك موارد معطلة ولم يصل الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل.

المطلب الثالث: أثر الزكاة على تخصيص الموارد.⁽⁹⁾

8. انظر السجيباني، محمد، الآثار الاقتصادية للزكاة، الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، جامعة الإمام محمد بن سطور الإسلامية، الرياض، عام 1429هـ، ص23 وانظر أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية مرجع سابق، من ص226-235.

1- أثر الزكاة على تخصيص الموارد لإنتاج السلع

إن تطبيق الزكاة يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد في المجتمع من إنتاج سلع كمالية إلى إنتاج سلع كفائية، وهذا من أبرز الآثار للزكاة على تخصيص الموارد، من خلال انخفاض الطلب النسبي للأغنياء على السلع الكفائية وزيادة طلب الفقراء على السلع الكفائية.

بالإضافة إلى أن زيادة الطلب عند الفقراء لا تتجه فقط نحو السلع الاستهلاكية وإنما على السلع الإنتاجية، وهي الأصول الإنتاجية التي يتم شراؤها للعمل بها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية وبالتالي يكون له أثر إيجابي على النمو.

2- أثر الزكاة على تخصيص الموارد بين القطاعات المزكاة وغير المزكاة.⁽¹⁰⁾

إن وجود الزكاة يؤدي إلى مراجعة مستمرة لحجم رأس المال الذي سوف يتم استثماره في كل مرحلة من مراحل الاستثمار وفقاً للمعدل الحدي للربح اللازم للمحافظة على ثروة الفرد ويساوي (2.564%). وبالرغم من ذلك حتى في أوقات الركود التي ينخفض فيها المعدل الحدي للربح عن معدل الزكاة فإنه من الأفضل أن يستمر الاستثمار ما دام هذا المعدل أكبر من صفر، لأن ذلك يجعل خسارتهم أقل (وحيثما يكونون أمام خيار الاستثمار أو عدم الاستثمار ليس بين خيارات استثمارات متعددة).

ويقول قحف⁽¹¹⁾: أن القطاع العام يصل بمعدل استثمارته وحجم رأسماله إلى مستوى يفوق القطاع الخاص، لأن التوازن في القطاع العام يبيع أن يصل المعدل الحدي للربح في هذا القطاع للصفر، مما يؤدي لانتقال الأموال إليه. ويرد عليه عفر: أن هذا الكلام بعيد عن الواقع، وأن الأمور تقاس منه خلال تكلفة الفرصة البديلة. ويرى الزرقا¹² أن الزكاة تؤثر في تخصيص رأس المال من خلال المعدل الصافي على الاستثمار، حيث أن فرض الزكاة على بعض القطاعات يؤدي لانخفاض العائد عليها مما يؤدي إلى حركة الأموال إلى قطاعات أخرى معفية من الزكاة، فينخفض الناتج في القطاع المزيك ويزداد العائد على معدل رأس المال وزيادة الإنتاج في القطاع غير المزيك وانخفاض معدل رأس المال.

مما يؤدي إلى إمكانية انخفاض الميل الحدي لدى المستثمرين نحو الاستثمارات النافعة على حساب أنواع أخرى ليست أولى من غيرها.

ويؤدي ذلك إلى إعادة تخصيص الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام، لأن إنفاق الزكاة أصلاً يسد بعض حاجات القطاع العام، مما يؤدي إلى زيادة موارد القطاع العام على حساب نقص بعض الموارد في القطاع الخاص.

لا يؤيد الباحثان الرأي الاقتصادي أعلاه، لأن العوامل الدينية والنفسية لدى المسلم تجعله يدفع الزكاة رغبةً بالثواب الأخروي.

9. انظر يشتاوي، امنة محمد، أثر الزكاة في السياسة المالية في الفكر الاسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2006، ص 93-94.

10. انظر أثر الزكاة على تشغيل الموارد مرجع سابق، ص 245 - 252.

11. محمد، منذر قحف، كتاب الاقتصاد الاسلامي، مجلة ابحاث الاقتصاد الاسلامي، المجلد الاول، العدد الاول، ص 112، وانظر أثر الزكاة على تشغيل الموارد مرجع سابق، ص 245 - 252.

12. محمد أنس الزرقا، دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية، ص 288.

3- أثر الزكاة على تخصيص الموارد بين الأقاليم.⁽¹³⁾

إن محلية الزكاة تعمل على توزيع الزكاة في نفس البلد وعدم جواز نقلها لبلد آخر إلا ضمن شروط، وهذا يؤدي لتوزيع متوازن للموارد بين المناطق المختلفة داخل القطر، وهو يعتبر علاجاً للثنائية الاقتصادية التي تعاني منها معظم الأقطار الاقتصادية.

4- أثر الزكاة في مصرف الغارمين على تخصيص الموارد:

إن سداد ديون الغارمين من الزكاة يعمل على رفع كفاءة الاستثمار في المباحات ومنع الاستثمار في المحرمات، ويؤدي لتقليل الإسراف في عملية الإنتاج، فمن شروط سداد دين الغارم أن يكون استدان في طاعة أو أمر مباح.

5- أثر الزكاة في تخصيص الموارد على الاستثمار البشري:

تركز الزكاة على الإنسان فهوة مخلوق مكرم، فيتم التركيز على أساليب الإنتاج التي تعتمد على العنصر البشري بحيث يخرج من الضعف والمهانة للقوة وسداً لأبواب الفتنة، فجميع المشاريع الإنتاجية التي تمول من الزكاة يجب أن تضمن أكبر قدر ممكن من تشغيل العمال لرفع كفاءتهم من خلال استخدام أسلوب إنتاجي كثيف العمل، الأمر الذي يعمل على تحقيق استقرار اقتصادي.⁽¹⁴⁾ بل وأية الصدقات جعلت سبعة من مصارف الزكاة من الإنسان، والثامن في سبيل الله، وهو حماية للإنسان، وقد يشمل هذا المصرف أصنافاً من الإنسان. فالإنسان هو محور الزكاة. فللزكاة دور واضح في محابة الاستثمار في الإنسان مقابل رأس المال، سواء في جانب التحصيل أو الإنفاق، فهي تعفي دخل العمل من الزكاة (عند الجمهور) وكتب العلم تعفى كذلك، ومقصد الزكاة تحسين معيشة الغير ورفع من حال الحاجة للاكتفاء.⁽¹⁵⁾

وقال البعض (منذر قحف في المرجع السابق) أن السياسات الزكوية تحصيلياً وجباية ممكن أن تؤثر على تخصيص الموارد، مثل استخدام الزكاة لزيادة الطلب على بعض القطاعات من خلال الجباية والتوزيع العيني، أو من خلال تقديم المعونات لقطاعات معينة مثل التعليم والصحة.

المبحث الثاني: أثر الزكاة على الظواهر الاقتصادية الكلية

تتمثل الظواهر الاقتصادية في البطالة والتضخم والركود الاقتصادي، وهذا ما سيتم تناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول: البطالة

تعرف البطالة؛ أنها الاستخدام الناقص للموارد البشرية، فتعبر عن مستوى التشغيل الذي لا يتمكن فيه كل من يرغب في العمل والقادر عليه وفقاً للشروط العادية من إيجاد العمل.⁽¹⁶⁾ البطالة هي الحالة التي يكون الإنسان راغباً في العمل وقادراً عليه وباحثاً عنه وراضٍ بمستوى الأجر.

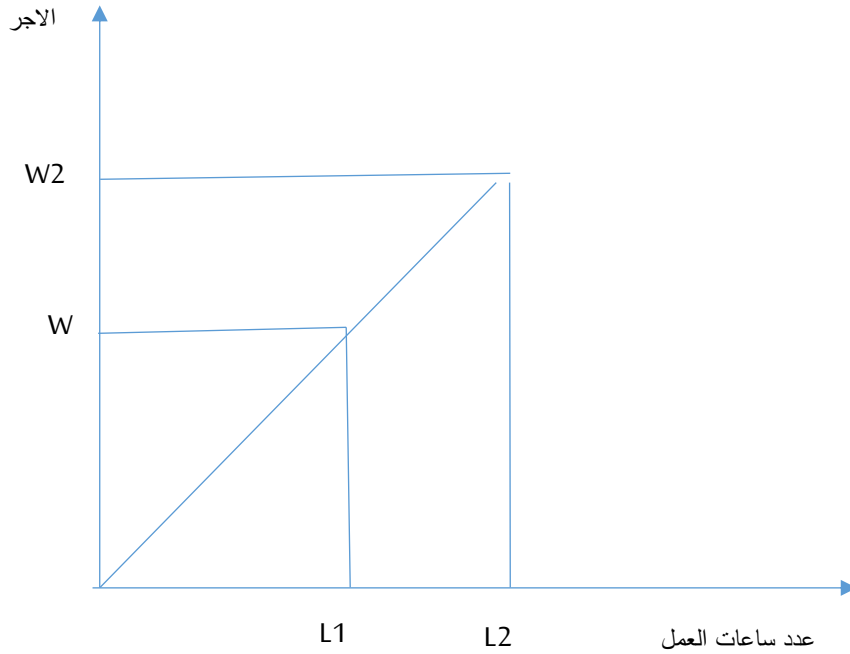
13. الآثار الاقتصادية للزكاة، مرجع سابق، ص 14 - 16.

14. الحسن، سكيمة محمد، أثر الزكاة في معالجة الاختلال الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد، 1990، ص 80.

15. السحبياني، محمد، الآثار الاقتصادية للزكاة، جامعة الامام محمد بن السعود، الرياض، السعودية، 1429 هـ، ص 16.

16. الآثار الاقتصادية لتنمية أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 11-12.

وهي أيضاً وصف لسوق العمل يفيض فيه عرض العمل عن الطلب عليه. منحنى عرض العمل: يظهر عدد ساعات العمل التي يكون العمال على استعداد لبذلها وفق مستويات الأجر المختلفة، والعلاقة طردية بين الأجر وساعات العمل المعروضة، كما يظهر في الشكل أدناه، الذي يبين الميل الموجب للمنحنى.



الشكل (1) منحنى عرض العمل

(يبيّن الشكل أعلاه العلاقة الطردية بين عدد ساعات العمل المعروضة والأجر).⁽¹⁷⁾

منحنى الطلب على العمل: أن الطلب على العمل مشتق من الطلب على منتجات العمل (الاستثمار)، حيث أن المنحنى سالب الميل يعكس العلاقة العكسية بين زيادة الطلب على العمل كل ما انخفض الأجر، والذي يفسر سلوك المنتجين باستعدادهم لتوظيف المزيد من العمال كلما انخفض الأجر. والحديث عن البطالة يقترن بالحديث عن التوظيف الكامل باعتبارها حالة معيارية، يوظف فيها جميع العمال والموارد الاقتصادية في دورة النشاط الاقتصادي، وهي هدف لكل مجتمع. ولقد نص قانون Okuns⁽¹⁸⁾ على أن زيادة البطالة بنسبة 1% تخفض الناتج القومي بنسبة 2% واعتبر الباحثون أن المعدل الطبيعي للبطالة تراوح ما بين 4%-6% ويتم احتساب معدل البطالة من خلال.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100\%$$

17. الشكل (1)، الآثار الاقتصادية لتنمية أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 12.

18. يوضح هذا القانون العلاقة الاحصائية بين معدل البطالة في البلاد ونموها الاقتصادي، ويخبرنا القانون بالنسبة التي قد يخسرها الناتج المحلي الاجمالي لبلد ما عندما يكون معدل البطالة فوق المعدل الطبيعي.

إن الاقتصاديات المعاصرة تعاني مما يسمى Stagflation، وهي التزامن في ارتفاع معدل البطالة والتضخم في نفس الوقت، الذي يؤدي إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية وانخفاض الاستقرار الاقتصادي وظهور الفقر، وعبر الاقتصاديون عنه بمؤشر البؤس.

وينسب مؤشر البؤس إلى آرثر أوكن عام 1961، ويشير إلى ارتفاع معدل البطالة وارتفاع معدل التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وتراجع الاستقرار الاقتصادي وبالتالي انخفاض الاستهلاك، ثم انخفاض الناتج القومي وبالتالي تراجع الرفاه.

مؤشر البؤس: (معدل البطالة + معدل التضخم + معدل الفائدة) - معدل النمو نصيب الفرد من الناتج القومي.⁽¹⁹⁾

أنواع البطالة⁽²⁰⁾:

- 1- البطالة الاختيارية: وهي تتمثل بانصراف الأفراد من القوة العاملة إدارياً عن العمل لعدم رغبتهم.
- 2- البطالة الإجبارية: وهي وجود جزء من القوة العاملة قادرة وراغبة بالعمل وراضية بمعدلات الأجور السائدة، إلا أن انخفاض مستوى الإنتاج لا يسمح بتشغيلها ويجعلها مجبرة أن تكون في حالة بطالة.
- 3- البطالة المقنعة: وهي وجود أيدي عاملة زائدة في نشاط اقتصادي ما، أكثر مما يحتاج إليه هذا النشاط، ولذلك تنخفض إنتاجية العامل الحدية إلى الصفر بحيث يمكننا سحب أعداد من العاملين دون أن يتأثر الناتج الكلي.

معالجة الزكاة للبطالة:

قال عليه الصلاة والسلام: "من سأل وله ما يغنيه جاء يوم القيامة خموش أو خدوش أو كدوح في وجهه"²¹. وأكد الإمام الشافعي أن الفقير القوي القادر على الكسب لا تحل له الصدقة حتى لو لم يكن متكسباً بالفعل، لأنه غني بكسبه فصار كالغني بماله²².

حيث أن الإسلام فرض الزكاة على المال العاطل فمن باب أولى أنه لا يشجع على القعود، لأن العاطل عن العمل يمثل خطراً على المجتمع أكثر من المال العاطل، ولذلك تم حرمان الفقير القادر على الكسب من الاستحقاق⁽²³⁾. وأكد الإسلام على الاهتمام ببناء عنصر العمل وتنمية وتحسين إنتاجيته، فيكون للعامل مصدر دخل، فيعطى ما يكفي لشراء لوازم حرفته، وذلك من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حصيللة الزكاة، ويتم تأهيل وتدريب القادرين وتحويلهم لأشخاص دافعين للزكاة.⁽²⁴⁾

(19). انظر، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية مرجع سابق، ص262.

(20). الآثار الاقتصادية لتنمية أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، ص12.

21. المستدرک، 1: 565.

22. احكام القرآن للشافعي، (1/1166) وراجع الام(61/2)

23 سليمان، رمضان، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفريضة الزكاة، جامعة الأزهر، 1984، ص20.

24 شيخي، محمد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتنمية أموال الزكاة، صندوق الزكاة الجزائري، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012، ص10.

وقال عليه الصلاة والسلام: " ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر به ولا يتركه حتى لا تأكله الصدقة ". وهذا بدوره يعمل على زيادة العمل وارتفاع نسبة التوظيف وكذلك زيادة الإنفاق يؤدي لزيادة الطلب بالتالي زيادة التوظيف.

ومع تحريم الفوائد والربا والمضاربات ترتفع نسبة الاستثمار المباشر للأموال مما ينتج فرص عمل جديدة. ومن هنا فإن الإسلام حارب التعطل عن العمل من خلال محاربة الاكتناز، والعمل على استثمار الأموال في المشاريع الإنتاجية، ومن خلال اتباع الأساليب التي تعتمد على تشغيل العنصر البشري، لحفز العمل ومحاربة التعطل عن العمل، فجميع ذلك يعمل على رفع نسبة التوظيف والتخفيف من حدة البطالة.

المطلب الثاني: التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر في معدل الأسعار، وسببه الاختلال بين زيادة الطلب النقدي والعرض الحقيقي من السلع والخدمات، ولا بد أن يصاحب الزيادة في الطلب النقدي زيادة في تيار الإنفاق حتى لا يؤدي ذلك إلى حدوث التضخم؛ ويعني انخفاض القوة الشرائية للأفراد مما يؤدي إلى تراجع الرفاهية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود.⁽²⁵⁾

قسم علماء الاقتصاد التضخم إلى نوعين.⁽²⁶⁾

1- تضخم طلب (Demand Pull inflation):

نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى العمالة الكاملة، أو زيادة الطلب بشكل أسرع من زيادة العرض حتى عند مستويات أقل من العمالة الكاملة، وهذه الزيادة في الطلب الكلي تحدث نتيجة زيادة الدخل، مما يؤدي لزيادة الطلب دون حدوث زيادة في العرض، وهو ما يسمى الفجوة التضخمية.

2- تضخم دفع النفقات (Cost push inflation):

هو تضخم العرض وقد يحدث قبل مستوى العمالة الكاملة، ومن أهم أسبابه ارتفاع الأجور وارتفاع أثمان المواد الخام وظهور الاحتكارات.

آثار التضخم على الاقتصاد⁽²⁷⁾:

- 1- إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المتغيرة وضرر أصحاب الدخل الثابتة.
- 2- العزوف عن الاستثمار والدخول بالمضاربات السعيرية.
- 3- تراجع ميزان المدفوعات لانخفاض الطلب الخارجي على السلع المحلية لارتفاع سعرها.
- 4- انخفاض قيمة العملة.
- 5- تراجع الرفاه الاقتصادي.

25. حموري، قاسم، أثر التضخم الاقتصادي على الزكاة وأثر الزكاة في الحد من التضخم، مجلة أبحاث اليرموك العلوم الانسانية، جامعة اليرموك، ص153.

26. أثر التضخم الاقتصادي على الزكاة، مرجع سابق، ص154، وانظر انعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة مرجع سابق، ص145.

27. أثر التضخم الاقتصادي على الزكاة، مرجع سابق، ص154.

28. سورة الانعام، الآية 141.

أثر التضخم على الأموال المزكاة :

إن الأموال المزكاة تختلف بدرجات متفاوتة بحسب نوعها، فالأموال العينية ترتفع قيمتها الإسمية في حال ارتفاع الأسعار، أما الأموال النقدية مثل الودائع تنخفض قيمتها الحقيقية وقوتها الشرائية، وعروض التجارة سلع عينية، ترتفع قيمتها بالتضخم يزيد من قيمتها الاسمية (فيرفع ربح التاجر وقدرته على الدفع وبالتالي ترتفع زكاته) على عكس أصحاب الأرصدة النقدية.

وفي حالة الزروع والثمار تدفع وقت المحصول لقوله تعالى: "وأتوا حقه يم حصاده"²⁸ ويظهر أثر التضخم في حال تأخير دفع الزكاة لفترة كافية تتغير فيها الأسعار.

مثال رقم (11): لو أنتج مزارع 100 تنكة زيت مروية بمياه الأمطار، فتكون زكاتها 10 تنكات وبافتراض سعر التنكة 70 دينار، إذاً مقدار الزكاة $70 \times 10 = 700$ دينار. ومع تأخير دفع الزكاة ارتفع سعر التنكة إلى 75 دينار. فإذا دفع المزمي الزكاة الواجب إخراجها سابقاً (700د) أنقص من نصيب المستحقين 50 دينار وهذا له أثر سلبي على الرفاه للمستحقين.

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الأنصبة تتأثر في التضخم بحسب طبيعة الأموال المزكاة، فتتأثر الأموال النقدية أكثر من العينية. فمثلاً عروض التجارة وتعكس ارتفاع سعرها، والودائع النقدية تعكس انخفاض كبير في القوة الشرائية.

ويؤثر أيضاً في شريحة دافعي الزكاة من مالكي النقود، حيث أن النصاب يرتبط بمقدار ثابت من الذهب مقداره (85) غرام، فيمكن احتساب قيمتها بالنقد المحلي المتداول. فالتضخم يؤدي لخروج بعض المكلفين من شريحة دافعي الزكاة، وهذا يعد بمثابة إعفاء لهم نتيجة ما أصابهم من تدهور القيمة الشرائية للنقود التي يملكونها، أي أن الزكاة على الثروة الحقيقية وليست الإسمية.

مثال رقم (12): افرض أن سعر غرام الذهب 20 دينار، فيكون مقدار النصاب $20 \times 85 = 1700$ دينار ومع افتراض ارتفاع سعر غرام الذهب إلى 30 دينار، فسوف يصبح النصاب $30 \times 85 = 2550$ دينار. وبذلك يتبين للباحثين أن التضخم أدى إلى نقصان حصيلة الزكاة.

أثر الزكاة في الحد من التضخم.⁽²⁹⁾

- 1- الزكاة تعمل على زيادة الطلب الكلي وهذه الزيادة قد تؤدي إلى التضخم، لكن مع افتراض أن العرض مرن وسوف يستجيب لهذه الزيادة فسوف يكون هناك زيادة في الإنتاج والتشغيل، لوجود بعض الموارد محصلة وعدم وصول الاقتصاد للتشغيل الكامل، وبذلك تقوم الزكاة بامتصاص جزء من التضخم وتضييق الفجوة بين الطلب الكلي والدخل اللازم، أما في حالة التشغيل الكامل فلن يكون للزكاة أثر واضح لأن جميع الموارد موظفة.
- 2- الزكاة تعمل على زيادة الإنتاج الحقيقي الذي يؤدي لانخفاض الأسعار من خلال دفع الأموال للاستثمار بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- 3- إن من أحد العوامل المؤثرة على العرض هو ارتفاع أسعار المواد في قطاعات معينة؛ حيث أن زيادة الطلب الناتجة عن الإنفاق الزكوي تؤدي لتوجيه الموارد العاطلة إلى هذا الطلب للاستفادة من ارتفاع الأسعار وتحقيق ربحاً، بالتالي تنخفض الأسعار مرة أخرى.

29. الآثار الاقتصادية لتمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص14 - ص15.

ومن العوامل الأخرى.⁽³⁰⁾

- 1- الجمع النقدي لحصيلة الزكاة؛ من خلال تقليل الكتلة النقدية في التداول فقد تلجأ الدولة لنسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تخففها.
 - 2- الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بسبب التضخم.
 - 3- التغير النوعي لنسب توزيع الزكاة، فتوزيع حصيلة الزكاة بين سلع استهلاكية ورأسمالية وإنتاجية يؤدي لزيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الذي يعمل على تقليص الضغوط التضخمية.
- يتفق الباحثان مع الآراء السابقة فالزكاة تعمل على تخفيف حدة التضخم من خلال التحكم في السياسة الزكوية جبايةً وإنفاقاً، فمن الممكن تحديد ما يذهب للاستهلاك وما يخصص لدعم الاستثمارات وتحديد القطاعات الاستثمارية أيضاً.

المطلب الثالث: الركود الاقتصادي

يرى البعض أن سبب الركود الرئيسي³¹ هو نقص الطلب الفعال وزيادة مخزون السلع والبضائع وعدم وفاء التجار بالتزاماتهم المالية، إضافة إلى إحجام المؤسسات المالية عن منح التمويل المطلوب.

ومعالجة الركود الاقتصادي طالب كينز بضرورة التدخل، للعمل على التأثير في حجم الطلب الكلي الفعلي، فدعا إلى وجوب خفض الفائدة وزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وخفض الضرائب في فترة الركود حتى يرتفع الحجم الكلي للطلب الفعال.

وطالب بعكس ذلك عند الوصول لمرحلة التوظيف الكامل، ومن هنا اتجهت بعض الدراسات الاقتصادية الإسلامية للبحث عن موجبات لمعالجة الركود الاقتصادي ومن إحدى هذه الموجبات الزكاة.⁽³²⁾

أثر الزكاة على الركود الاقتصادي :

الركود الاقتصادي هو انخفاض في الطلب الكلي الفعال الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وانخفاض العمالة وهبوط في مستوى الاقتصاد الكلي بشكل عام.

إلا أن الزكاة تعمل بشكل رئيس على إعادة التوزيع وتنقل واردات دخول من الأغنياء ذوي الميول الحدية المنخفضة للاستهلاك ونقلها للفقراء ذوي الميول الحدية المرتفعة للاستهلاك، الأمر الذي يعمل على زيادة الطلب وحث المستثمرين على دفع الأموال المدخرة للاستثمار وبالتالي زيادة نسبة التوظيف.⁽³³⁾

30. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتثمين أموال الزكاة، مرجع سابق، ص 10.

31. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، ص 313، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2002.

32. الزكاة ودورها في معالجة الركود الاقتصادي، مرجع سابق، ص 716 - 718.

33. الآثار الاقتصادية لتثمين أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 14 - 15.

34. انظر انعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة مرجع سابق، ص 150 وانظر الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتثمين أموال الزكاة، تجربة صندوق جزائري، مرجع سابق، ص 15.

35. سنن ابن ماجه، 1785. ر. الاقتصادية لتثمين أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 14 - 15.

ومن الأحكام التي تحد من الركود الاقتصادي:

- 1- زيادة الإنفاق الزكوي من خلال رفع نسب التوزيع النوعي بين الأصناف الثمانية بحيث تؤدي لزيادة الطلب الكلي وإحداث حركة في الاستهلاك الكلي.
- 2- إن قرار الاستثمار في الاقتصاد الوضعي يعتمد على المقارنة بين الربح المتوقع الحصول عليه (الكفاءة الجديدة) وسعر الفائدة، مقابل الحصول على التمويل اللازم وبسبب تحريم الربا، فإن المستثمر أمام خيار الاستثمار المباشر للزكاة كي لا يتآكل المال بسبب الزكاة.
- 3- سهم الغارمين الذي يؤدي لتسيير حركة الائتمان وإنعاش الاقتصاد من الركود.
- 4- عدم تقييد وقت دفع الزكاة فتأثيرها طوال العام.⁽³⁴⁾
- 5- دفع الزكاة في صنف واحد من شأنه أن يحدث تحسناً في العلاقة بين قوى العرض الكلي والطلب الكلي، فمن الممكن مساندة فئة معينة والتركيز عليها وانتشالها من الركود وخلق فرص عمل جديدة وإنعاش السوق اقتصادياً.
- 6- التعجيل بدفع الزكاة ويستشهد أبو عبيد بما رواه الحكم بن عتبة فقال: بعثه رسول الله عليه السلام على الصدقة فأتى العباس يسأله صدقة ماله فقال: قد عجلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: صدق عبي قد تعجلنا منه صدقة سنتين.⁽³⁵⁾

المطلب الرابع: أثر الزكاة على الاستقرار الاقتصادي:

توفر البيئة المستقرة اجتماعياً وسياسياً وضعباً أفضل للنشاط الاستثماري، فهي تقلل من درجة المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات، والزكاة تعمل على توفير هذه البيئة لأن من مقاصدها الكبرى تأليف القلوب بين أفراد المجتمع الإسلامي والدفاع عن الأمة الإسلامية.

ويتم تحقيق هذه المقاصد من خلال الإنفاق على الفقراء والمساكين بصفة أساسية، لأن هذا الإنفاق يقوم بمحاربة آفة التحاسد والتباغض بين الفقراء والأغنياء، إضافة إلى أن الإنفاق على الغارمين يعمل على تحقيق هذا المقصد أيضاً، لأنه يعمل على محاربة آفة التخاصم وفساد ذات البين، ويتم تحقيق المقصد الثاني من خلال الإنفاق على مصرفي في سبيل الله والمؤلفة قلوبهم، لأن الإنفاق على الجهاد يساعد على حماية المجتمع الإسلامي من العدوان الخارجي، والإنفاق على المؤلفة قلوبهم تدفع لمن يرجى بإعطائه كف شره المحتمل على المجتمع".⁽³⁶⁾

وبناء عليه توصل الباحثان إلى أن تحقيق النمو، الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي، يتأثر بكل تأكيد بالظروف السياسية للمجتمع، فكلما كان المجتمع يتمتع بمستوى مرتفع من الاستقرار السياسي، فإنه يعمل على توفير البيئة الملائمة للنشاط الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي.

وفي حال وجود حالة عدم استقرار سياسي فإن ذلك يؤثر سلباً على مستوى الأداء الاقتصادي ويحقق معدلات نمو متدنية لعدم استقرار المناخ العام الاقتصادي، وهذا بدوره يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية من تضخم وبطالة واستثمار وأسعار صرف، ويؤدي إلى تضخم يصحبه ارتفاع غير منطقي بالأسعار وشيوع البطالة.

ناهيك عن ارتباط عدم الاستقرار السياسي بعلاقة طردية مع مستوى الجريمة وارتفاع نسبتها في المجتمع نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

36. انظر، شابرا، مجمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، سنة 1990، ص 180.

إلا أن الزكاة تعمل على شيوع الاستقرار السياسي والاجتماعي فهي منظومة اقتصادية متكاملة تعمل على توجيه السياسة العامة للدولة وفقاً لما يتناسب مع ظروفها، فتعمل على ردم هذه الفجوات في المجتمعات الإسلامية.

خلاصة بأهم النتائج:

- 1- الزكاة أداة اقتصادية فعالة، ذات تأثير واضح على المتغيرات الكلية الاقتصادية، وأثرها على الاقتصاد يكون بشكل تراكمي.
- 2- تبين أن أثر الزكاة على العرض الكلي في الاقتصاد يكون من خلال ما يلي:
 - أن الدين الإسلامي يشجع على العمل في السنة الفعلية والقولية والتقريرية، وتنبذ البطالة وهذا يعني أن الدين الإسلامي يدفع المجتمع المسلم لأن يكون نسبة الأغنياء ومتوسطي الدخل فيه أعلى من نسبة الفقراء بدليل " اليد العليا خير من اليد السفلى "
 - أن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للزكاة تعمل على رفع مستوى التشغيل والدخل من خلال تضيق الفجوة بين الطلب الكلي والدخل اللازم.
 - تؤدي الزكاة لرفع إنتاجية الفقراء وزيادة ساعات العمل لديهم من خلال تأمين الاستهلاك الكفائي، والإنفاق على تديرتهم وتعليمهم وتأمينهم برأس المال اللازم لحرفهم.
 - الزكاة تعمل على زيادة الناتج الاقتصادي بسبب تأثيرها الإيجابي على عرض الموارد البشرية والرأسمالية وتعمل على حفز تشغيل الموارد بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري.
- 3- تبين من خلال البحث والتحليل المستفيض وتأثير الزكاة على الظواهر الاقتصادية، بأنها تعتبر أحد عناصر الحقن في الاقتصاد الإسلامي، وتمنع كذلك التسرب من خلال محاربة الاكتناز.
- 4- تعمل الزكاة بشكل فاعل في تحقيق التوازن في الاقتصاد الإسلامي.

التوصيات والمقترحات.

- 1- العمل على الترويج لإعادة إحياء فريضة الزكاة، باستخدام أساليب التقنية الحديثة التي تحت الناس على دفع الزكاة، من خلال استخدام أموال المزمكين إلكترونياً مثل إمكانية دفعها من خلال الموبايل أو الصرافات الآلية. (رفع نسبة استخدام الخدمات الذكية).
- 2- إنشاء حملات إعلامية واسعة لصندوق الزكاة الأردني بهدف التشجيع على الزكاة مثل تقديم الإعلانات التلفزيونية واللوحات الإعلانية في الشوارع على أن تكون تغطية هذه التكاليف من مؤسسات راعية وداعمة وليست من أموال الزكاة. (تعزيز الوعي بفريضة الزكاة).
- 3- إنشاء برامج الكترونية ممكن تنزيلها على الهواتف النقالة من أجل حساب ودفع الزكاة، حتى تكون إدارة الصندوق قريبة من المزمكي ما أمكن ذلك.
- 4- السعي لأن تكون الزكاة إلزامية التحصيل وليست طوعية من خلال القوانين والأنظمة الصادرة، لتحصيل أكبر قدر ممكن منها كل عام، فيكون لها أثر تراكمي واضح على الاقتصاد الكلي.
- 5- أن تتولى الدولة عملية تحصيل وتوزيع الزكاة.

قائمة المراجع.

- أحمد، علاش، دور الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التيسير، 2006.
- بشتاوي، امنة محمد، أثر الزكاة في السياسة المالية في الفكر الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2006.
- الحسن، سكينه محمد، أثر الزكاة في معالجة الاختلال الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد، 1990، ص80.
- حموري، قاسم، أثر التضخم الاقتصادي على الزكاة وأثر الزكاة في الحد من التضخم، مجلة أبحاث اليرموك للعلوم الإنسانية، جامعة اليرموك.
- السهاني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية، الكلية، طبعة أولى، عام 2016.
- السحيباني، محمد، الآثار الاقتصادية للزكاة، جامعة الامام محمد بن سعود، الرياض، السعودية، 1429 هـ.
- سليمان، رمضان، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفريضة الزكاة، جامعة الأزهر، 1984.
- شابر، مجمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، سنة 1990.
- شيخي، محمد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتنمير أموال الزكاة، صندوق الزكاة الجزائري، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012.
- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، القاهرة، دارغريب، 2002.
- محمد أنس الزرقا، دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية.
- محمد، منذر قحف، كتاب الاقتصاد الإسلامي، مجلة ابحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد الاول، العدد الاول، ص245 - 252.